



MARRAKECH

جامعة القاضي عياض
UNIVERSITÉ CADI AYYAD

كلية الآداب والعلوم الإنسانية
Faculté des Lettres et des Sciences Humaines

مجلة العلوم الإنسانية

خفاف

مجلة علمية محكمة



العدد السابع - 2022

ضفاف

مجلة علمية محكمة

العدد السابع - 2022

مجلة فصلية علمية ومحكمة تصدرها كلية الآداب والعلوم الإنسانية

بجامعة القاضي عياض - مراكش - المغرب

المدير : عميد كلية الآداب والعلوم الإنسانية

عبد الرحيم بنعلي

المنسق العام : جمال راشق

اللجنة العلمية

السيدات والسادة الأساتذة:

GRAVARI BARBAS Maria, IREST, Université Paris 1 Panthéon-Sorbonne, France, ELLOUMI Mohamed, INRAT, Tunisie, LAOUNA Abdellah, CERGéo, Université Mohamed V Rabat, DEARBIEUX Bernard, Université de Genève, Suisse, NAVARRO PALAZON Julio, Escuela de Estudios Arabes des Granada, CSIC, Espagne, SKOUNTI Ahmed, Institut National des Sciences de l'Archéologie et du Patrimoine, Rabat, GIRAUT Frédéric, Département de Géographie, Université de Genève, Suisse, HERNANDEZ ARMENTEROS Salvador, Universidad de Granada, Espagne, BOUBRIK Rahal, Département de Sociologie, Faculté des Lettres et des Sciences Humaines, Université Mohamed V de Rabat, TOZY Mohamed, UMRIP et Sciences po, Aix en Provence, France, PULVAR Olivier, Université Antilles-Guyane, Centre de Recherche sur les Pouvoirs Locaux dans la Caraïbe - CNRS UMR 8053, HILLALI Mimoun, Institut Supérieur International de Tourisme, Tanger, Maroc, PERALDI Michel, directeur de recherche au CNRS et Centre Jacques Berque pour le développement des Sciences Sociales à Rabat (Maroc), BOUMAZA Nadir, Université Pierre MENDES France- Grenoble 2, LANDEL Pierre - Antoine, CERMOSM, UJF, Mirabel - France, PECQUEUR Bernard, Institut de Géographie Alpine, PACTE (UMR CNRS 5194 - Université J. Fourier, Grenoble - France).

لجنة التحرير

السيدات والسادة الأساتذة

عبد الرحيم بنعلي - جمال راشق

سعيد بوجروف - محمد موهوب

عناوين التواصل

كلية الآداب والعلوم الإنسانية، صندوق بريد 3737

أمرشيش - 40000 مراكش - المغرب

الهاتف : 00212524302742 الفاكس : 00212524302039

البريد الإلكتروني : revueflm@gmail.com الموقع : http://www.flm.uca.ma.ac

الإيداع القانوني : 2018PE0010

ردمد : 2605-6410

لوحة الغلاف للفنان ماحي بنين

التصنيف والإخراج الفني : صباح القصير

تعبر المقالات عن آراء أصحابها فقط

مجلة العلوم الإنسانية

ضفاف

مجلة علمية محكمة

شروط النشر

- مجلة ضفاف مجلة علمية محكمة تعنى بنشر الأبحاث والأعمال التي تدخل في مجال العلوم الإنسانية.
- مجلة فصلية.
- تنشر المجلة مقالات ودراسات وأبحاثاً أصيلة لم يسبق نشرها ولا تقديمها للنشر.
- تخضع الأعمال المقترحة للنشر لشروط البحث العلمي المتعارف عليها من حيث التوثيق وذكر المصادر والمراجع المعتمدة.
- تعبر الأبحاث المنشورة بالمجلة عن آراء أصحابها.
- تقدم الأبحاث في نسخة مطبوعة ونسخة إلكترونية.
- تلتزم المقالات بالمعايير التقنية للنشر بالمجلة، فتكتب المقالات العربية بخط 14 Sakkal majalla والمقالات بالحرف اللاتيني بخط 11 Times New Roman.
- تكتب الهوامش أسفل الصفحة بخط 10 Times New Roman.
- ينبغي ألا تزيد صفحات البحث عن 20 صفحة.
- يذكر الباحث اسمه واسم بنية البحث والجامعة-المؤسسة التي ينتمي إليها في الصفحة الأولى.
- يقدم الباحث ملخصاً لبحثه مستقلاً عن المقال.
- يكتب ملخصاً للبحث بلغة غير اللغة التي كتب بها.
- تخضع المقالات والبحوث المقدمة للمجلة للتحكيم، ويلتزم الباحث بإجراء التعديلات التي يقترحها المحكمون في أجل أقصاه 15 يوماً بعد توصله بها.
- تحتفظ المجلة بحقوقها في عدم نشر أي بحث لا يستجيب لشروطها.
- لا ترد الأبحاث إلى أصحابها نشرت أو لم تنشر.
- تحتفظ المجلة بحقوق التأليف وإعادة النشر الورقي أو الإلكتروني للمقالات المنشورة بها.
- المقالات المقدمة للنشر لا يجب أن تنتهك حقوق مؤلفين أو ملكية أطراف آخرين.

مجلة العلوم الإنسانية

ضفاف

مجلة علمية محكمة

العدد السابع - 2022

إصدار كلية الآداب والعلوم الإنسانية
جامعة القاضي عياض - مراكش - المغرب

شكر

تتقدم هيئة تحرير مجلة "ضفاف" للعلوم الإنسانية
بخالص تشكراتها لكل من ساهم في إغناء هذا العدد،
كما توجه شكرها الجزيل للأستاذة الأجلاء الذين لم
يتراءوا في قراءة المقالات وتقييمها وتحكيمها.

هيئة التحرير

فهرس المحتويات

- 9..... تدبير تراث الأركان بمنطقة حاحا ورهانات التثمين
هلال عبد المجيد ولالة حسناء المراني
- 33..... مسألة المنهج بين التبسيط والتعقيد في فكر إدغار موران
يوسف التيبس
- 53..... الفترة الحفيفية بالمغرب (1908-1912) من خلال الشعر الملحون
توفيق القبائي
- 75..... اليهود العرب: اللغة والشعر والتميز (مقال مترجم)
فاطمة سحام
- 93..... البعد النقدي في الخطاب الصوفي ابن عربي نموذجاً
محمد أعراب
- الحرية بين الأمر والتكليف في الفضاء العمومي من خلال كتاب: فلسفة الفعل،
115..... دراسة تأويلية نصية
أحمد الفرخان
- 131..... سؤال العلية والمعلولية في فلسفة صدر الدين الشيرازي
عبد المالك بنعثنو
- السلوك الوقائي في مواجهة التهديدات والمخاطر الصحية بين الإقناع العاطفي
والعقلاني - جائحة كورونا نموذجاً-.....
157..... محمد الركيبي

سؤال العلية والمعلولية في فلسفة صدر الدين الشيرازي

The question of causality and effect in the philosophy of Sadr al-Din al-Shirazi

عبد المالك بنعثو

كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة القاضي عياض، مراكش

a.benaatou@uca.ma

Abstract:

The problem of cause-and-effect is one of the subjects that attracted the attention of Sadr al-Din Shirazi, and causality means the manner and nature of the relationship between the cause and effect, it means effectiveness and creation, that is, finding a cause for an effect, and is intended to the efficient cause that means the overflowing of existence and the creator of all beings. The article also deals with the nature of the relationship between the efficient cause and the final cause, in addition to the nature of the relationship between the cause and the effect, is it an alveolar existential relationship is it a accidental relationship, is it differential or is it a proportional relationship? Similarly, the nature of the effect is it the existence or is it the essence, or the becoming of the essence exists, and what makes a possible existence requires a cause to exist and be realized.

Key Words: Sadr al-Din Shirazi, causality, causality, efficient cause, final cause, possible existence, becoming, essence, activity, proportional relationship, alveolar.

Résumé

Le problème de causalité et de causéité est l'un des sujets qui occupait l'attention de Sadr al-Din Shirazi.

La causalité signifie la manière et la nature de la relation qui relie la cause avec l'effet, elle signifie l'activité et la création, c'est-à-dire trouver une cause pour un effet, ça veut dire que la cause efficiente signifie le débordement de l'existence et créateur de tous les êtres. L'article traite également la nature de la relation entre la cause efficiente et la cause finale, en plus la nature de la relation entre la cause et le causé, est-ce une relation existentielle alvéolaire ou est-ce une relation accidentalité, est-ce différentiel ou est-ce une relation proportionnelle ? De même, la nature de l'effet, est-ce l'existence ou est-ce l'essence, ou le devenir de l'essence existe, et qu'est-ce qui rend l'existence possible d'être besoin d'une cause pour qu'elle existe et se réalise.

Mot clés : Sadr al-Din Shirazi, causalité, causéité, la cause efficiente, la cause finale, l'existence possible, le devenir, l'essence, Alvéolaire.

ملخص

يعتبر إشكال العلية والمعلولية من المواضيع التي شغلت اهتمام صدر الدين الشيرازي، وتفيد العلية كيفية وطبيعة العلاقة التي تربط بين العلة والمعلول، وهي تعني الفاعلية والإيجاد، أي إيجاد علة لمعلول، ويقصد بها العلة الفاعلية التي تعني الجاعل المفيض للوجود والمُوجد لجميع الموجودات، كما يتناول المقال طبيعة العلاقة بين العلة الفاعلية والعلة الغائية إضافة إلى طبيعة العلاقة بين العلة والمعلول هل هي علاقة وجودية سنخية أم هي علاقة عرضية، هل هي متباينة أم هي علاقة تناسب؟ وكذا طبيعة المعلول هل هي الوجود أم هي الماهية أم صيرورة الماهية موجودة وما الذي يجعل الوجود الممكن يحتاج إلى علة حتى يوجد ويكون مُتَحَقِّقًا.

الكلمات المفتاحية: صدر الدين الشيرازي، العلية، المعلولية، العلة الفاعلية، العلة الغائية، الجاعل المفيض، الوجود الممكن، الصيرورة، الماهية، السنخية، علاقة التناسب، الفاعلية.

مقدمة

يعتبر مبحث العلية من الإشكالات الأساسية في الفلسفة، وكذا في باقي العلوم، الطبيعية أو المنطقية أو غيرها، باعتبار أن علاقة أو قانون العلية هو ما يمكننا من فهم وتفسير الظواهر والقضايا التي يتم تناولها في هذا العلم أو ذاك، فهي أساس أي بناء أو تصور أو نظرية فلسفية أو علمية.

كما يعتبر موضوع العلية والمعلولية من الإشكالات التي شغلت اهتمام صدر الدين الشيرازي، حيث خصص له ولمختلف القضايا التي ترتبط به حيزًا مهمًا في الجزء الثاني من كتابه **الحكمة المتعالية في الأسفار العقلية الأربعة** وكذا في بعض كتبه ورسائله.

وتعتبر الحكمة المتعالية مع صدر الدين الشيرازي، في ما اعتمدته من أسس ومبادئ وقواعد وبنية مفاهيمية من أجل بلورة وبناء تصوراتها بصدد العديد من الإشكالات، مدرسة ذات أثر عميق على الفلسفة الإسلامية. ومن هذه القواعد والمباني، قاعدة أصالة الوجود واعتبارية الماهية، الحركة في الجوهر، النفس جسمانية الحدوث روحانية البقاء، قاعدة بسيط الحقيقة كل الأشياء، اتحاد العاقل والمعقول، وغيرها من القواعد التي أبدع وجدد فيها الملا صدرا، وهذا يعني أن معالجة أي إشكال إلا وتستلزم أن يطرح في علاقة بهذه المباني حتى تدرك حقيقة تصورات فيلسوف أصفهان.

هذا، وتفيد العلية كيفية العلة وطبيعة العلاقة التي تربط بين العلة والمعلول، وهي بمثابة فعل في حال وجودها أو غيابها. وأن العلية تعني الفاعلية والإيجاد أي إيجاد علة لمعلول [جاعل لمجعول]. ويقصد بالعلة الفاعلية الجاعل المُفِيض للوجود والمُوجِد لجميع الأشياء والموجودات، وأن ما يترتب عن العلة من أثر هو المعلول/المجعول، أي موجودا مغايرا ومُبايناً للعلة.

إذا كان كذلك، وكانت العلية هي إيجاد علة لمعلول، فإن موضوع الاختلاف بين الفلاسفة يرتبط بطبيعة المعلول، أي أنه متعلق بالعية كتكوين وخلق وإبداع وإيجاد، هل هو الوجود أم الماهية أم النسبة بينهما التي تُنعت بالصيرورة أي صيرورة المعلول موجودا التي يتم التعبير عنها بمفهوم الاتصاف.

إذا كان كذلك، فماذا تعني العلية والمعلولية عند فيلسوف أصفهان؟ وما طبيعة المعلول، ما الذي تنتجه العلة ويترتب عنها، فهل أثر العلة بالذات هو وجود المعلول أم ماهيته، أم هو صيرورة المعلول موجودا؟ بمعنى آخر، هل العلة تجعل وتُوجد وتخلق الماهية أو أن هذه الأخيرة تكون مجرد صورة ذهنية لما تخلقه العلة؟ ما طبيعة ارتباط المعلول بالعلة؟ ما طبيعة الفعل في إطار ما يوجد من علاقة بين العلة والمعلول؟ ماذا يعني احتياج الممكن إلى مُرَجِّح وعلة؟ هل المعلول وجود في نفسه للعلة أو أنه وجود للعلة فقط؟ بمعنى هل المعلول وجود رابطي بالنسبة لعلته أو هو وجود رابط؟ هل يرتبط المعلول بالعلة ارتباطا ذاتيا غير قابل للانفصال والانفكاك؟ ما هي طبيعة العالم في علاقته بعلية العلة التامة والغائية؟

1- مناط احتياج الوجود والعدم إلى علة.

إذا كانت موجودات هذا العالم تتسم بالإمكان، حيث أنها قد تكون موجودات بالقوة غير متحققة ولا موجودة، وحتى إن كانت متعينة موجودة فقد تصير منعدمة. إذا كان كذلك، فمعناه أن ماهيتها متساوية النسبة إلى الوجود والعدم، بمعنى أن الممكن في اتصافه وتَلَبُّسِه بالوجود أو العدم ورجحان أحدهما يستلزم أمراً وراء ماهيته وهو العلة، وهذا من المسلمات التي لا يصل إليها الشك. لذا فتحقق الماهية بنفسها أو عدمها بنفسها دون حاجة إلى علة خارجة عن ذاتها، يعتبر من الأمور الغير ممكنة، ولا يقبلها العقل السليم، يقول صدر الدين الشيرازي: «ومن استحَلَّ ترجيح الشيء بلا مرجح، يوشك أن

يسلك سبيل الخروج عن الفطرة البشرية لخبائة ذاتية وقعت من سوء قابليتها الأصلية، وعصيان جبلي اقترفت ذاته الخبيثة، في القرية الظالمة الهيلانية والمدينة الفاسقة السفلي¹.

وهذا يعني أن الموجودات الممكنة متساوية النسبة في اتصافها بالوجود أو العدم، فهي لتُخْرَج من الإمكان ومن الوجود بالقوة إلى الوجود المتعين أو لتصير إلى العدم، هي مناط الاحتياج إلى علة خارجة عن ذاتها، وهذا ما يجعل هذه الموجودات معلولة لأنها في تَلَبُّسها بالوجود أو العدم تتوقف على العلة. بمعنى أن أي وجود ممكن، إلا ويلزم تحققه ووجوده بالفعل وجودَ علة تخرجه من الوجود بالقوة إلى الوجود بالفعل، أي أن وجودَ العلة، علة تستلزم وجودَ المعلول، أما عدمها فهو علةُ عدم المعلول « إذن لابد من وجود المرجح حال حصول الراجع² ».

وهذا يعني أن عالم الممكنات، هو عالم العلية والمعلولية، أي أن نظام وجود عالم الممكنات وكل ما يطرأ فيه من خلق ودثور وفناء، فهو ينبنى على نظام العلة والمعلول، حيث أن أي شيء في هذا العالم هو علة أو معلول. ويمكن أن يكون شيء واحد علة لوجود ما، ومعلولا لوجود آخر، « فالوجود المتعلق – أي المعلول – من جهة تعلقه ونسبته إلى الوجود المرتبط به فحسب يسمى معلولا، لا من جهة أخرى، ولا بالنسبة إلى موجود آخر. وكذا العلة، فهي من جهة أن موجودا آخر متعلق بها وبالنسبة إلى ذلك الموجود تسمى علة، وليس من أي جهة، ولا بالنسبة إلى أي موجود³ ».

هذا ويستعمل مفهوم العلة عند الفلاسفة بمعنيين، عام وخاص. المفهوم العام للعلة يقصد به موجودا يكون أساس تحقق موجود آخر، وإن كان لا يكفي لوحده لتحقيقه حيث يلزم حضور عوامل أخرى، ولكن يبقى هو الأساس الذي بدوره لا يمكن تحقق موجود آخر.

¹ الشيرازي صدر الدين، الحكمة المتعالية في الأسفار العقلية الأربعة، الجزء الأول، دار إحياء التراث العربي، الطبعة الخامسة، بيروت، 1999، ص. 208. كما يقول في مكان آخر:

« أما تجويز نفس كون لشيء مكون نفسه ومقرر ذاته مع بطلانه الذاتي، فلا يتصور من البشر تجشم ذلك ما لم يكن مريض النفس. فقد ثبت إن الحكمين في الأولوية الذاتية بعد التثبت على ما قرره من حال الماهية بشرط سلامة الفطرة مستغن عن البيان»، الأسفار، ج. 1، ص. 200-201.

² الشيرازي، صدر الدين، الأسفار، ج. 2، ص. 131.

³ الطباطبائي محمد حسين، أصول الفلسفة والمنهج الواقعي، ج. 2، ترجمة، عمار أبو رغيف، تقديم وتعليق، مرتضى مطهري، المؤسسة العراقية للنشر والتوزيع، 1421 هـ، ص. 233.

أما المفهوم الخاص للعلّة فيقصد به موجودا يكون لوجوده أساس تحقق موجود آخر لزوما، يقول صدر الدين الشيرازي: «فالعلّة لها مفهومان: أحدهما هو الشيء الذي يحصل من وجوده وجود شيء آخر ومن عدمه شيء آخر، و ثانيهما هو ما يتوقف عليه وجود الشيء فيمتنع بعدمه ولا يجب بوجوده. والعلّة بالمعنى الثاني تنقسم إلى علّة تامة وهي التي لا علّة غيرها على الاصطلاح الأول، وإلى علّة غير تامة تنقسم إلى صورة ومادة وغاية وفاعل»¹.

2- طبيعة المعلول هل هي الوجود أم الماهية أم صيرورة الماهية موجودة.

هذا، وإن معطى العلة ومجعوها، أي، الأثر الذي ترتب وصدر عنها والذي تجسد في المعلول، هو وجود المعلول، أو أنه هو ماهيته أو صيرورة ماهيته موجودة. وبهذا يكون القول في مجعول العلة على ثلاثة أقوال محتملة تبعا للأساس والقاعدة المعتمدة، هل هي أصالة الوجود أم أصالة الماهية، يقول الشيرازي: « فجمهور المشائين ذهبوا [كما هو المشهور] إلى أن الأثر الأول للجاعل هو الوجود المعلول، وفسره المتأخرون بالموجودية أي اتصاف ماهية المعلول بالوجود [...] وذهبت طائفة أخرى من الحكماء المعروفين بالإشراقيين إلى أن أثر الجاعل وما يبدعه أولا وبالذات هو نفس الماهية، ثم تستلزم ذلك الجعل موجودية الماهية بلا إفاضة من الجاعل لا للوجود ولا للاتصاف لأنهما عقليان مصداقهما نفس الماهية الصادرة عنه»².

القول الأول هو ذاك الذي ذهب إليه الفلاسفة الإشراقيون والذين يرون أن مجعول وأثر العلة هو ماهية المعلول، تأسيسا على قولهم أن الوجود ليس أصيلا وإنما هو اعتباري فهو عندهم أمر منتزع بالعقل، يقول السهروردي: « لما كان الوجود اعتبارا، فللشيء من علته الفياضة هويته»³.

ويوضح الشيرازي تصور السهروردي فيقول: «واحتج صاحب الإشراق في المطارحات على مجعولية الماهيات بالجعل البسيط، بأن الوجود لما كان من الأمور الاعتبارية فلا يتقدم العلة على معلولها إلا بالماهية، فجوهر المعلول ظلّ لجوهر العلة، والعلّة جوهريتها أقدم من جوهرية المعلول»⁴.

¹ الشيرازي صدر الدين، الأسفار، ج. 2، ص. 127-128.

² الشيرازي صدر الدين، الأسفار، ج. 1، ص. 398.

³ السهروردي، حكمة الاشراق، ص. 416.

⁴ الشيرازي، صدر الدين، الأسفار، ج. 1، ص. 405.

يعني هذا، أنه اعتماداً على قاعدة أن الوجود اعتباري ومنتزع بالعقل، ذهب الفلاسفة الإشرافيون (السهروردي، جلال الدين الدواني...) إلى أن الأثر الذي يصدر عن العلة وهو مجعولها هو ماهية المعلول، أي أن الموجود المعلول هو ماهية الوجود، يقول صدر الدين الشيرازي: «ذهبت طائفة أخرى من الحكماء المعروفين بالإشراقيين إلى أن أثر الجاعل وما يبدعه أولاً وبالذات هو نفس الماهية، ثم تستلزم ذلك جعل موجودية الماهية بلا إفاضة من الجاعل لا للوجود ولا للاتصاف لأنهما عقليان مصداقهما نفس الماهية الصادرة عنه»¹.

أما القول الثاني، فيرى أن الأثر الذي يترتب عن العلة ومجعولها هو وجود المعلول، فما يأخذه المعلول من علته هو شيء أصيل أي وجود المعلول وليس ماهيته. أما القول الثالث فهو ذاك الذي يتبناه فلاسفة آخرون، حيث يرون أن مجعول العلة هو صيرورة ماهية المعلول موجودة، بمعنى أن العلة هي التي جعلت المعلول يتصف بالوجود.

هذا والقول الثاني والثالث يرجع القولُ بهما إلى الفلاسفة المشائين، يقول صدر الدين الشيرازي: «فجمهور المشائين ذهبوا [كما هو المشهور] إلى أن الأثر الأول للجاعل هو الوجود المعلول، وفسره المتأخرون بالموجودية أي اتصاف ماهية المعلول بالوجود»².

وما يثبت كون أثر ومجعول العلة هو وجود المعلول وأنه يمتنع أن يكون هذا الأثر هو الماهية، هو أن الماهية أمر ينتزع بالعقل من الخارج، وما يأخذه المعلول وتُفيضه عليه علته هو شيء أصيل ومتعين وحقيقي وله وجود في الخارج، إذن فالمجعول أو الأثر الصادر عن العلة هو الوجود وليس الماهية.

كما أن الرابطة والعلاقة بين العلة والمعلول هي علاقة عينية وحقيقية وخاصة، فالعلاقة بين النار والحرارة هي علاقة متعينة وخاصة، بمعنى أن وراء وجود معلول أو مجعول علة خاصة، تعكسها تلك العلاقة التي هي حقيقية وعينية بين العلة والمعلول، فالعلاقة بين العلة والمعلول، هي علاقة وجودية وليست اعتبارية، فهي علاقة سائدة بين وجودين وهما وجود العلة ووجود المعلول. كما أنه إذا كان مجعول وأثر العلة أمراً غير منتزع

¹ نفسه، ص. 398.

² نفسه، ج. 1، ص. 398.

وإنما هو أصيل، فإنه يتمتع أن يكون هذا الأثر للعللة هو صيرورة ماهيته موجودة، كما أنه ليس ماهيته وإنما مجعول العلة هو وجود المعلول.

وقد استدل الشيرازي على امتناع أن يكون مجعول العلة والأثر الذي يصدر عنها هو الصيرورة؛ لأن هذه الأخيرة نسبة تقوم بين الماهية والوجود كتلك التي تقوم بين الإنسان والوجود، وهي أمر غير عيني، وإنما هو اعتباري ونسبي قائم بطرفين. يقول حسين الطباطبائي: « ويستحيل أن يكون المجعول هو الصيرورة لأن الأمر العيني الأصيل حينئذ هو الصيرورة، التي هو أمر نسبي قائم بطرفين، والماهية ووجودها اعتباريان على الفرض، ومن المحال أن يقوم أمر عيني أصيل بطرفين اعتباريين. وإذا استحال كون المجعول هو الماهية أو الصيرورة تعين أن المجعول هو الوجود»¹.

من خلال ما سبق نخلص إلى، أن الموجودات قد تكون واجبة أو ممكنة أو ممتنعة، ولا يحتاج إلى العلة إذا كانت واجبة أو ممتنعة، في حين أنه إذا كانت ممكنة، فإن وجودها وانتقالها من القوة إلى الفعل يقتضي وجود علة تجعله موجودا معلولا. فالعلاقة بين العلة والمعلول هي علاقة وجودية وليست اعتبارية، فهي علاقة ورابطة بين وجودين هما وجود العلة ووجود الأثر المترتب عنها وهو المعلول، وليس بين الماهية ووجودها أو صيرورة هذه الماهية موجودة.

فوجود المعلول غير مستغن عن وجود علته فهو وجود رابط، أي أنه يرتبط حتما في وجوده بوجود علته لحاجته وفقره ليخرج من حالة الإمكان إلى الوجود المتعين، فما هي طبيعة العلاقة بين العلة والمعلول؟ هل هي علاقة وجودية سنخية أم هي علاقة عرضية؟ هل هي متباينة أم هي علاقة تناسب؟

3- العلاقة السنخية التناسبية بين العلة والمعلول.

تعتبر مسألة السنخية من القضايا التي حظيت باهتمام الفلاسفة، لما لها من نتائج مهمة. فالقول بأن بين العلة والمعلول علاقة سنخية، يعني أن بينهما علاقة تكوينية وجودية وذاتية تختلف عن تلك التي يمكن أن توجد بين العلة ومعلول آخر أو بين المعلول وعلة أخرى.

¹ الطباطبائي، محمد حسين، نهاية الحكمة، تصحيح وتعليق الشيخ عباس علي الزارعي السبزواري، مؤسسة النشر الإسلامي، ط. 15، ص. 203.

إذا كان يحصل من وجود علة معينة وجود معلول معين، هذا يعني أن العلة هي مُرَجِّحٌ صدورِ وُجُودِ معلولٍ واحدٍ وليس معلولات متعددة. فالمعلول الواحد لا يصدر إلا عن وجود علة واحدة.

فالعلاقة، إذن، بين العلة والمعلول هي علاقة ارتباط وجودي للمعلول بالعلة وليست علاقة تباين وتعارض، فهذه العلاقة هي من نوع الإيجاد والانوجد، هي علاقة وجودية بعلة خاصة وليس بعلة بشكل مطلق، أو علاقة عرضية، فـ: «لا بد أن تكون للعلة خصوصية، بحسبها يصدر عنها المعلول المعين دون غيره، وتلك الخصوصية هي المصدر في الحقيقة، وهي التي يعبر عنها تارة بالصدور، ومرة بالمصدرية، وطوراً يكون العلة بحيث يجب عنها المعلول، وذلك لضيق الكلام عما هو المرام، حتى أن الخصوصية أيضاً لا يراد بها المفهوم الإضافي، بل أمر مخصص، له ارتباط وتعلق بالمعلول المخصوص، ولاشك في كونه موجوداً ومتقدماً على المعلول، المتقدم على الإضافة العارضة لهما»¹.

هذا وعلاقة السنخية والتناسب التي يجب حصولها بين العلة والمعلول، هي علاقة تختلف تبعاً لنوعية العلة، هل هي معطية للوجود أم هي علة مادية معدة. إذا كانت العلة المعطية للوجود تفيض الوجود للمعلول، فإنه يلزم أن يكون لها هذا الوجود حتى تفيضه على المعلول، ودون ذلك فإنه لن تتمكن من أن تفيضه، فوجود المعلول يعتبر ظلاً لوجود العلة، فهي معطي الوجود ومفيضه للمعلول؛ لأن معطي الوجود يمتنع أن يكون فاقداً له. وهذا يعني أن للعلة كمال وجودي تمنحه للمعلول بكيفية أكمل.

أما بخصوص العلل المادية والإعدادية، فإن وجود مثل هذه السنخية بينها ومعلولاتها، فهو أمر ممتنع، باعتبار أنها تُحدثُ تأثيراً محدوداً يتجسد في حصول تغيير في وجود المعلول ولا تعطي الوجود ولا تفيضه على المعلول.

هذا وإن وجود سنخية وجودية تناسبية بين العلة والمعلول، يؤدي إلى نتائج من أهمها: أولاً، أن الواحد لا يصدر عنه إلا واحد. ثانياً، إذا كان الفاعل المطلق هو مبدأ جميع الموجودات الممكنة، وأن وجوده يتسم بالإطلاقية، فإنه يلزم أن يكون مجعوله هو الوجود وليس الماهية.

¹ الشيرازي، صدر الدين، الأسفار، ج. 2، ص. 205.

من هنا يلزم أن لا يتعلق الجعل والإيجاد بماهية الأشياء و إنما يجب أن يتعلق بوجودها وليس بماهيتها، لغياب التناسب والسنخية بين الفاعل المطلق وبين ماهيات الأشياء، يقول صدر الدين الشيرازي: «المعلول يجب أن يكون مناسباً للعلة، وقد تحقق كون الواجب عين الوجود والموجود بنفس ذاته، فالفائض عنه يجب أن يكون وجود الأشياء لا ماهيتها الكلية لفقد المناسبة بينها وبينه تعالى»¹.

واضح أن ما يميز العلاقة بين العلة والمعلول، هو أنها علاقة وجودية، وعليه فإنه يلزم متى تحققت هذه العلاقة أن يكون وجود المعلول حتماً ووجوباً. فحين وجود المرجح أي العلة، فإنه يستحيل امتناع وجود المعلول أو عدمه، حيث أنه لا يحصل عدمه إلا حين يكون انتفاء وعدم علته.

أن تكون العلة مرجحاً وراء وجود معلول، معناه أن ما يطبع العلة ويميزها عن معلولها هو أنها أقوى وجوداً منه، باعتبار أن ما يكون في وجوده متعلقاً ورهين غيره، فهو ضعيف وفيه قصور وليست له إمكانية ليكون مرجحاً ومؤثراً لما يطبعه من قصور.

إضافة إلى هذا فإن ما يميز كل علة هو كونها تتقدم على معلولها وجوداً وتعييناً، كما أن العلاقة بين العلة والمعلول، هي علاقة تناسب وملاءمة وليست علاقة تباين وتعارض. فالإحراق مثلاً يصدر عن النار ولا يصدر عن الثلج. هذا والمعلول يتحقق وجوده ليس بذاته وإنما بفعل وترجيح علته، فوجوده وعدمه مرتبط ومتعلق بعلته. لذا فالمعلول هو بذاته موجود بوجود علته التي يتعلق بها بقاءه واستمراره أو عدمه وانتفاؤه. بمعنى أن ما يمكن أن يلحق المعلول من دثور وزوال وتغير هو مرتبط بما تعرفه العلة من تغير أو تحول وانتفاء. فالمعلول يبقى قبل خروجه إلى الوجود بالفعل، وحتى بعد تحققه وفي استمراره محتاجاً بشكل أو بآخر إلى العلة.

فما يطبع العلة هو أنها هي التي تكون مُرَجِّحاً ومُخْرِجاً للمعلول من الوجود بالقوة إلى الوجود بالفعل، فلها الأسبقية في الوجود. وكون المعلول مسبوق بغيره، ومتعلق به ومفتقر إليه في وجوده واستمراره يعني أن له بداية كما له نهاية، هي حين يتوقف تأثير وعلية وفعل ترجيح العلة المُوجِدَة والمُفِيضَة الوجود للمعلول.

¹ الشيرازي، صدر الدين، الأسفار، ج. 1، ص. 418.

4- العلة بالذات وبالعرض وعلاقتها بالمعلول.

يرى صدر الدين الشيرازي أن العلة قد تكون علة بالذات وقد تكون فقط بالعرض، يقول: «والفاعل أيضا قد يكون بالذات مثل الطبيب للعلاج، وقد يكون بالعرض إما لأنه مصحوب بما هو فاعل حقيقة كما يقال الكاتب يعالج ، فإن المعالج بالذات هو من حيث إنه طبيب»¹.

مما يعني أن معلولات وأفعالا عديدة، والتي يظن أن وراءها علة معطية لوجود ينسب إليها مثل اعتبار الأب فاعلا للأبناء، والزارع فاعلا للمزروعات، هي في الحقيقة علل بالعرض أي معدات فقط، وليست فاعلا بالذات وبالحقيقة ولا معطية لوجود ينسب إليها، يقول الشيرازي وهو يشير إلى طبيعة ونوعية العلل بخصوص نماذج من الأمثلة كتلك المذكورة على أنها علل بالعرض ومعدات فقط، يقول: «فقد ثبت أن العلل السابقة ليست عللا بالذات فهي معدات ومعينات و بالجملة علل بالعرض. فالفاعل بالحقيقة مبدأ الوجود ومفيده»².

أن نقول بأن المعدات علل، هو قول فيه نوع من التجاوز، لأنها ليست عللا مفيضة للوجود، أي أنها ليست عللا بالذات ولا حقيقية، وإنما هي معدات ومقربات للمادة إلى إفاضة الفاعل.

أن نقول، إذن، إن العلاقة التي تربط بين العلة الموجدة والمعلول، هي من نوع وسنخ علاقة الأب بالأبناء والبناء بالمنزل والكاتب بالكتابة والزارع بالمغروسات، فهذا القول يكتنفه نوع من الخلط بين العلة بالذات المفيضة للوجود والعلة التي هي مجرد معدة ومرجحة، بمعنى آخر مهينة للشروط التي تجعل الشيء الممكن مقربا من العلة التي تفيض الوجود عليه وتجعله متحققا ومتعينا.

ما يترتب عن مثل هذا الخلط، هو القول بأن العلاقة بين المبدأ الأول أي الله والعالم هي من نوع وسنخ العلاقة التي توجد بين البناء والبناء، وهذا الخلط هو ما سَيُنْبَهُ إليه الشيرازي، وسيؤكد أنه خلط سببه عدم التمييز بين ما هو وجود بالذات وما هو فقط وجود بالعرض، بين ما هو علة حقيقية ومفيضة للوجود، وما هو علة بالعرض أي معدة ومرجحة فقط.

¹ الشيرازي، صدر الدين، الأسفار، ج. 2، ص. 212.

² نفسه، ص. 213.

وبناء عليه، ففعل العلة الأولى [الله] هو إخراج من العدم إلى الوجود، أي أن فعله هو الخلق والإيجاد وليس فعله من صنف الإنشاء والإبداع الذي هو تركيب وتأليف فـ «الباري أجلّ من أن يكون فعله مجرد التأليف والتركيب كما زعموه، بل فعله الصنع والإبداع، وإنشاء الوجود والكون، وليس الإبداع والإنشاء تركيباً ولا تأليفاً بل تأسيس وإخراج من العدم إلى الوجود»¹.

إن وجود العالم عن الفاعل المطلق هو في نظر الشيرازي كصدور الكلام عن المتكلم وانبجاس وفيض ووجود ضوء الشمس الساطعة في الفضاء الحالك، وليس كوجود الكتابة عن الكاتب أو المنزل عن البناء.²

فالفاعل المطلق، إذن، هو فاعل الصور ومعطي الوجود للمعلول، وهو الفاعل الحقيقي والعلة بالذات، التي تفيض الوجود ومن شأنها الخلق والإيجاد والإفاضة. يقول الشيرازي: «إن الباري تعالى [...] مختار في أفعاله بنحو من الاختيار أجل وأرفع مما يتصوره العوام مثل المتكلم القادر على الكلام، إن شاء تكلم وإن شاء سكت، فهذا حكم إيجاد العالم واختراعه من الباري إن شاء أفاض جوده وفضله وإظهار حكمته، وإن شاء أمسك عن الفضل والجود».³

5- الفقر الوجودي ملاك تعلق المعلول بالعلة.

يقصد بالعلية تلك العلاقة التي تربط بين العلة والمعلول، والتي تفيد أن العلة هي كل وجود أو مبدأ يحصل ويترتب عن وجوده وجود آخر. وهذا الترتب والحصول هو صدور لوجود ما كان يميزه حين كان وجوداً غير متحقق ووجوداً إمكانياً هو الفقر والاحتياج.

¹ الشيرازي، صدر الدين، الأسفار، ج. 1، ص. 221.
² توضيحاً لفكرة صدور وفيض العالم وموجوداته عن العلة التامة [الفاعل المطلق] يقول الشيرازي: « إن وجود العالم عن الباري جل ثناؤه وعظم كبريائه ليس كوجود الدار عن البناء و كوجود الكتابة عن الكاتب الثابت العين المستقل بذاته المستغني عن الكاتب بعد فراغه، لكن كوجود الكلام عن المتكلم إن سكت بطل وجود الكلام، بل كوجود ضوء الشمس في الجو المظلم الذات مادامت الشمس طالعة، فإن غابت الشمس بطل وجدان الضوء من الجو، لكن شمس الوجود يمتنع عليه العدم لذاته، وكما أن الكلام ليس جزء المتكلم بل فعله وعمله أظهر بعدما لم يكن فعل، وكذا النور الذي في الجو ليس هو بجزء للشمس بل انبجاس، وفيض منها، فهكذا المثال والحكم في وجود العالم عن الباري جل ثناؤه ليس بجزء من ذاته بل فضل و فيض». الشيرازي صدر الدين، الأسفار، ج. 2، ص. 216.
³ الشيرازي، صدر الدين، الأسفار، ج. 2، ص. 216؛ كما يقول في مكان آخر: « فالحق تعالى هو الفاعل في الكل لأنه المعطي للوجود بقول مطلق وغيره فاعل بمعنى كونه مبدأ الحركات والتغيرات لا الموجودات، حتى وجود الحركات بما هي فعليات، فإن الحركة أمر بين صرافة القوة ومحوضة الفعل »، الشيرازي صدر الدين، الأسفار، ج. 3، تعليقة على كتاب الأسفار، الهامش رقم 1 ص. 16؛ أنظر كذلك كتاب، الأسفار، ج. 1، ص. 220-221.

بمعنى أنه قبل تَلَبُّسه بالوجود كان يمكن أن لا يوجد لو لم توجد علة تخرجه من حالة الوجود بالقوة إلى الوجود بالفعل. وهذا يعني أن معلولية هذا الوجود الإمكانى وتلبسه بالوجود ما كان يمكن أن يكون لولا وجود العلة، فهو وجود مرتبط في معلوليته بلزوم وجود علة، لأن ما يطبعه هو الافتقار والاحتياج إلى هذه الأخيرة حتى يكون موجودا بالفعل ووجودا متعينا.¹

هذا وينبني تصور الشيرازي حول العلية والمعلولية، على قاعدة أصالة الوجود واعتبارية الماهية، وقاعدة الوحدة الشخصية لحقيقة الوجود وكذا السخية والتناسب وعدم التباين التي تطبع العلاقة بين العلة والمعلول. خلاف تصور غيره من الفلاسفة مشائين وغيرهم الذين أسسوا تصوراتهم للعية والمعلولية على أساس أصالة الماهية واعتبارية الوجود، وكذا على الكثرة والتباين والاختلاف في الوجود.

إذا كان تَلَبُّس الماهية بالوجود أو العدم يستلزم وجود شيء خارج عن ذاتها هو العلة، فإن الشيء الذي يبقى في حالة الإمكان ويتوقف وجوده على وجود علة هو المعلول. وحيث أن الماهية عند الشيرازي اعتبارية ومنتزعة ذهنيا، فإن ما يَسْتَمِدُّه المعلول من علته سيكون أصيلا، ولن يكون اعتباريا؛ لأن ما يطبع العلاقة بين العلة والمعلول هو أنها علاقة وجودية، علاقة يكون فيها وجود المعلول كوجود ممكن مستلزما وجود علة، فهو وجود يفتقر ويحتاج إلى علة تخرجه من الوجود بالقوة إلى الوجود المتعين.

هذا وتأسيسا على قاعدة أصالة الوجود واعتبارية الماهية، فإن المعلول كأثر متحصل من وجود العلة لن يكون إلا الوجود المتعين؛ لأن العلاقة بين العلة والمعلول هي علاقة وجودية وليست اعتبارية.

بمعنى أن الإمكان والاحتياج هو افتقار وحاجة وجود المعلول لوجود العلة، إنه احتياج لا ينفك عن المعلول؛ لأن وجود المعلول مرتبط ومتحصل بوجود علته. إذن فما يجمع بين وجود العلة ووجود المعلول هو الوجود، ويختلفان في أن العلة كوجود مستقل،

¹ عن هذه العلاقة بين العلة والمعلول يقول رضا الصدر: «إن رابطة العلية و المعلولية بين موجودات العالم بعضها إلى بعض أمر بدیهي وجداني [...] ومن المعلوم أن العلية و المعلولية من أحوال نفس الوجود بما أنه موجود، فتكون من العوارض الذاتية له»، رضا الصدر، صحائف من الفلسفة، تعليقة على شرح المنظومة للسبزواري، مركز انتشارات، ط. 1، قم، 1421 هـ، ص. 349.

هي وجود ما يطبعه هو الغنى والشدة خلاف الوجود الرابط أي المعلول، فهو يتسم بالفقر والاحتياج والضعف.

وتفاديا للتسلسل والدور، أكد صدر الدين الشيرازي على أن العلية هي عين ذات العلة. فالعلة ليست وصفا عرضيا وزائدا. فما ينطبق على الإرادة والعلم والقدرة من حيث هي عين ذات المريد والعالم والقادر، فكذلك العلية، أي أنها ليست وصفا عرضيا وزائدا، فهي فاعل حقيقي ووجوديته وإيجاده للمعلول هي عين ذاته. يقول صدر الدين الشيرازي: «إن الموجد لشيء بالحقيقة هو ما يكون بحسب جوهر ذاته وسنخ حقيقته فياضا بأن يكون ما بحسب تجوهر حقيقتها هو بعينه ما بحسب تجوهر فاعليتها فيكون فاعلا بحتا لا أنه شيء آخر يوصف ذلك الشيء بأنه فاعل فكذلك المعلول له هو ما يكون بذاته أثراً و مفاضلا لا شيء آخر غير المسمى معلولا».¹

فتناول مسألة العلية في علاقة بالمعلول يقتضي تناول مسألة المعلولية التي هي بحسب جوهر ذاتها، فالمعلول كأثر يبقى متعلقا بالعلة في وجوده فلا يكون له تعين ولا وجود ولا شيئية ولا استقلالية عن علته، فهو لا ينفك عن علته حتى في وجوده واستمراريته بعد تحققه وتعينه؛ لأنه إذا كان المعلول وجودا مستقلا، ولم يكن ذاتا معلولة، فمعناه أنها توجد بالصدفة. وما يترتب عن ذلك هو تحول وجود المعلول من حالة الإمكان والفقر إلى حالة الوجود والاستقلال وهذا ما يترتب عنه نفي العلية وكذا المعلولية عن ذات المعلول. «إن المعلول هو بذاته عين الأثر والإفاضة وعين الفقر و الاحتياج إلى العلة و ليس ما يتلقى الأثر و الإفاضة، فالمعلولية هي عين ذات المعلول؛ لأن المعلول إذا كان هو الذات التي تتلقى الأثر من العلة سيكون معلولا بالعرض والمجاز».²

بناء على هذه النظرة للعلية عند الشيرازي، يمكن القول أن طبيعة الفعل الإلهي كخلق وإيجاد ليس من نوع التوليد، لأن التوليد يتضمن التثليث، إذن فالعلاقة بين العلة الأولى والعالم ليست توليدية، فعين المعلول هي عين العلة المفيضة؛ لأنه يمتنع حصول انفكاك واستقلال أحدهما عن الآخر «فكل ما هو معلول لفاعل فهو في ذاته متعلق ومرتبطة به فيجب أن يكون ذاته بما هي ذاته عين معنى التعلق والارتباط».³

¹ الشيرازي، صدر الدين، الأسفار، ج. 2، ص. 299.

² بنعثو، عبد المالك، نظرية الفعل عند صدر الدين الشيرازي، ص. 306.

³ الشيرازي، صدر الدين، الشواهد الربوبية، ص. 49.

وهذا يعني أن المعلول كأثر لعلته هو معلول بذاته، وذات المعلول هي عين وجوده، وعلاقته بعلته، علاقة غير توليدية وغير مستقلة ولا منفكة عن العلة «فالمسمى بالمعلول ليس بالحقيقة هوية مابينة لهوية علته المفضضة إياه»¹.

وهذا يعني أن المعلول كأثر لا يتحقق وجوده إلا بوجود شيء آخر، أي بعلته، كما لا ينتفي وجوده وينعدم إلا حين ينتفي غيره أو ينتفي شيء منه. أما العلة فهي وجود كلما تحقق إلا وحصل جعل ووجود شيء آخر يعرف التحقق ويخرج من حالة الإمكان أو يعرف الانتفاء والعدم حين ينتفي وجود العلة «إن العلاقة بين العلة و المعلول علاقة خاصة وعينية، فهي علاقة وجودية و ليست علاقة رابطة ماهوية؛ لأن ملاك الحاجة والفقر هو الإمكان الوجودي و ليس الإمكان الماهوي»².

إذا كان ما يطبع الوجود الممكن هو الفقر والاحتياج والضعف، فإن تحققه وخروجه من حالة الإمكان إلى حالة الفعل والتحقق يستلزم وجود مرجح أي علة، كما أن عدمه يقتضي وجود مرجح. إذن فخروج الوجود الممكن عن حد الاستواء وترجيح تحققه ووجوده أو انتفائه وعدمه لا يكون إلا بغيره أي أنه يقتضي وجود مرجح خارج عن ذاته، «فكل ماهية ممكنة أو كل وجود إمكاني لا يتقرر و لا يوجد ما لم يجب تقرر وجوده بعلته، فلا يتصور كون العلة علة ما لم يكن ترجيحها للمعلول ترجيحاً إيجابياً، فكل علة واجبة العلية وكل معلول واجب المعلولية»³ فما الذي يجعل الوجود الممكن يحتاج إلى مرجح وعلة لتخرجه من القوة إلى الفعل؟

لن نرجع إلى الإجابات التي قدمها المتكلمون والفلاسفة قبل الشيرازي، ولا إلى ردود الشيرازي على ما اعترى هذه الإجابات من قصور وشبهات، وإنما سنكتفي بتوضيح تصور الشيرازي وحده.⁴

بناء على قاعدة أصالة الوجود واعتبارية الماهية وقاعدة الحركة في الجوهر، عمل صدر الدين الشيرازي على الإجابة على الإشكال السالف، فانطلق من القول بالإمكان

¹ نفسه، ص. 49.

² بنعنو، عبد المالك، نظرية الفعل عند صدر الدين الشيرازي، ص. 307.

³ الشيرازي صدر الدين، الأسفار، ج. 1، ص. 223.

⁴ لمزيد من التوضيح في الموضوع يمكن الرجوع إلى كتاب، بنعنو عبد المالك، نظرية الفعل عند صدر الدين الشيرازي، منشورات الجمل، الطبعة الأولى، بيروت، 2016، ص. 308-309.

الوجودي والفكري الذي قد يقصد به «ما للوجود المعلول من التعلق و التقوم بالوجود العلي، وخاصة الفقر الذاتي للوجود الإمكانى بالنسبة إلى الوجود الواجبى، ويسمى: "الإمكان الفقري" و "الوجودي" قبال الإمكان الماهوي»¹.

بناء على قاعدة الحركة في الجوهر، يؤكد الشيرازي أن ما يطبع موجودات العالم هو الحركة والحدوث والسيلان والتجدد والفناء والدثور، وأن هذه الموجودات تتعلق في وجودها بالعلة ولا تنفك عنها، من هنا فما يرجع إليه تعلقها بمرجع وعلة هو حقيقتها الوجودية وليس في حدوثها، ولا يمكن أن يكون هو إمكان ماهيتها؛ لأن الوجود أصيل والماهية اعتبارية ومنتزعة وغير منفكة عن الإمكان. إذن «فسر الحاجة إلى العلة هو الإمكان الوجودي؛ لأن وجود المعلول وجود رابط لا ينفك عن علته سواء كان حادثا أو قديما. فالحاجة إلى العلة ذاتية و وجودية تلازم المعلول و لا تنفك عنه»².

ويؤكد صدر الدين الشيرازي على لزوم وجود العلة عند وجود المعلول وعلى لزوم وجود المعلول عند وجود مرجحه وعلته التامة، وهو ما يعني امتناع تخلفه عنها وامتناع انفكاك العلة عن معلولها.

فالعلاقة بين العلة والمعلول هي علاقة ما يطبعها هو الترابط والتزامن، هي علاقة السخية والتلازم وجوديا وامتناع انفصاليهما عن بعضهما في حالتي الوجود أو العدم، ف«لا بد من وجود المرجح حال حصول الراجح»³.

حين نقول أنه يلزم من وجود العلة وجود المعلول، فهذا يعني أن المعلول يمكن أن ينتفي حين تكون علته منتفية أيضا. أما القول بحضور العلة التامة وانتفاء المعلول، فهذا قول ينتج عنه اجتماع نقيضين وهو ما يمتنع تحقيقه. كما أنه يمتنع أن يكون المعلول موجودا إذا انتفت علته. فالعلاقة بين العلة والمعلول هي علاقة ما يطبعها هو أنه لا انفكاك بينهما، فهي علاقة تلازم وترابط وتزامن.

إذا كان كذلك، فهذا لا يترتب عنه القول بأن الفاعل المطلق يكون موجبا ومجبرا وغير مختار في فعله. ذلك أن القول بعلاقة التلازم بين العلة والمعلول يترتب عنها في نظر

¹ الطباطبائي، محمد حسين، نهاية الحكمة، ص. 62.

² بنعثو، عبد المالك، نظرية الفعل عند صدر الدين الشيرازي، ص. 310.

³ الشيرازي، صدر الدين، الأسفار، ج. 2، ص. 131.

بعض المتكلمين، القول بأن الفاعل المطلق كعلة وفاعل ملزم ومجبر على خلق العالم وإيجاده، والعالم كمعلول يصدر عن العلة الأولى حتما وضرورة، تبعا لعلاقة التلازم بين العلة والمعلول.

يرى الشيرازي في هذا الإطار، أن هذا التصور هو قول مردود، أولا؛ لأنه لا ينطبق على الله أي على الفاعل المطلق، لأن فعله أو عدمه غير مقيد بشرط أو قيد، فهو فعل اختيار. ثانيا؛ لأن وجود العلة التامة يرتبط بتحقيق جميع مكوناتها وعناصرها والتي منها إرادة الفاعل. فمثلا إذا اختار الإنسان فعلا ما، فإنه في اختياره ذاك علة ناقصة متعلقة بعلة أخرى ناقصة، متى لم تتوفر باقي الشروط الأخرى التي تشكل بمكوناتها العلة التامة. فالوسائل المستعملة في تنفيذ الفعل، موضوع الفعل، زمان الفعل، ارتباط موضوع الفعل بزمانه وعدم انفكاكه عنه، قصدية الفعل، الرغبة والإرادة في الفعل، وغيرها من المكونات التي تشكل مجتمعة العلة التامة التي يلزم معها وجود المعلول، فأى مكون من هذه المكونات، إذا كان منتفيا، فإن ما سيترتب عن ذلك هو انتفاء العلة التامة وانتفاء المعلول.

6- العلة فعل وإعطاء الوجود وفيض وإيجاد العالم.

إذا كان ما يطبع الموجودات المادية هو الحركة والتغير والتحول والدثور والسيلان، فإن، هذا هو ما يوضح لنا أن المادة تتحرك لتأخذ وتقبل وتتلبس بصور لم تكن متعلقة بها، مما يفيد أن الوجود الممكن سواء كان وجودا ماديا أو مجردا يحتاج في وجوده إلى علة فاعلية تخرجه من الوجود بالقوة إلى الوجود بالفعل. فهو غير مستغن عنها ولا عن تأثيرها وترجيحها سواء في حالة إمكانه أو وجوده واستمراريته أو عدمه. والعلة الفاعلية قد تكون بالذات ومعطية للوجود ومفيضة له وقد تكون بالعرض أي معدة وفاعلة للحركة كفاعلية الكاتب للكتابة أو البناء للبناء والنجار للخزانة. وهذا الخلط والاشتباه الذي وقع فيه البعض يرجع في نظر صدر الدين الشيرازي إلى عدم الانتباه إلى طبائع الأشياء وعدم التمييز بين ما بالذات وما بالعرض. لذا فجميع ما يوجد في العالم المادي، ويفيد التحريك وليس معطي الوجود، فينعت بالفاعل، هو فاعل بالعرض أي معد وعلة بالعرض؛ «لأن الفاعل بالحقيقة مبدأ الوجود ومفيده»¹.

¹ الشيرازي، صدر الدين، الأسفار، ج. 2، ص. 213.

فما يميز العلة الفاعلية هو أنها تتقدم بالذات عن المعلول وهي أقوى منه لأن وجوده يبقى رهينا بوجودها وهذا ما يفيد انتفاء المساواة بين وجودهما، رغم أن ما يطبعهما هو السخية والتناسب وعدم التباين « فوجود المعلول لا يساوي وجود العلة إذ وجودها بنفسها و وجود المعلول من وجودها فيكون للعلة اختصاص وجوب في ذاته ومن حيث لم يضاف إلى المعلول»¹.

فالمعلول في تلبسه بالوجود وفي بقاءه واستمراريته أو في عدمه، يبقى في احتياج إلى العلة وغير مستغن عنها، «فالعلة المؤثرة هي أقوى لذاتها من معلولها في ما تقع به العلية»².

وكل من يرى خلاف ذلك، فيعتقد أن معلولية ووجود موجودات العالم مستقلة بذاتها ومستغنية في وجودها عن العلة التامة أي عن فيض المبدأ الأول، هو اعتقاد يكتنفه القصور والخلط وهو باطل. «فالعالم محدث مخترع مطوي في قبضة بارئه يحتاج إليه في بقاءه، و يفتقر إليه في دوامه ولا يستغنى عنه طرفة عين، وامتداد الفيض عليه لحظة فلحظة، أنا فأنا، بل فيضه أمر واحد متصل، لو منع العالم ذلك الفيض والحفظ والإمساك طرفة عين لتهافتت السماوات وبادت الأفلاك وتساقطت الكواكب، و عدمت الأركان وهلكت الخلائق ودثر العالم دفعة واحدة بلا زمان»³.

7- طبيعة الفعل الإلهي من حيث هو إيجاد وفيض.

ويؤكد صدر الدين الشيرازي على أن وجود العالم هو إيجاد وخلق وجعل وفيض، فهو وجود كمعلول ومجعلول لعلة أولى وجاعل أول وتام، وجود لا يشبه وجود المنزل بفعل البناء ولا وجود الكتابة عن الكاتب، فلا يجب الخلط بين الوجودين، فوجود العالم أقرب إلى وجود الكلام ووجود ضوء الشمس. فكلام المتكلم صادر عنه ولكن ليس جزءا منه حيث أنه إذا أرادَ تكلَّمَ وإذا أرادَ كَفَّ عن الكلام، وكذلك نور الشمس فهو ليس جزءا منها، وإنما هو ينبعث ويصدر عن الشمس، فهو فيض عنها.

¹ نفسه، ص. 214.

² نفسه، ص. 187.

³ الشيرازي، صدر الدين، الأسفار، ج. 2، ص. 215.

وهذا يعني أن موجودات العالم ليست جزء من ذات الفاعل المطلق، وليست بلا اختيار كصدور النور عن الشمس حتماً، وإنما موجودات العالم هي إيجاد وخلق وفيض. فما يطبع فعل وعلية الفاعل المطلق هو الكمال والاختيار، فهو فاعل تام في فاعليته، إن شاء خلق وفعل وأفاض جوده، وإن شاء أمسك، فلا يقيد فعله بشرط أو قيد؛ لأن «الباري تعالى مختار في أفعاله بنحو من الاختيار أجل و أرفع مما يتصوره العوام مثل المتكلم القادر على الكلام إن شاء تكلم وإن شاء سكت، فهذا حكم إيجاد العالم واختراعه من الباري، إن شاء أفاض جوده و فضله و إظهار حكمته، و إن شاء أمسك عن الفضل والجود»¹.

فالعلة الأولى، إذن، هي علة بالذات وليست كباقي المؤثرات والعلل الأخرى، التي هي معدات ومرجحات فقط، أي علل ناقصة وبالعرض. فالعلة التامة وبالذات هي مبدأ أول وفاعل أول لا يرتبط ولا يتعلق بغيره في فعله وإيجاده وإفاضته الوجود. «فوجود ما يوجد عنه إنما هو على محض فيض وجوده لوجود ما سواه مع علمه ورضاه، ولا يفيد وجود ما يوجد عنه كمالات أو كرامة أو لذة أو بهجة أو نفعاً أو تخلصاً من مذمة وغير ذلك من المنافع لكونه غنيا عما عداه»².

فالعلة الأولى أو التامة هي فاعل أول، ما يطبعه هو القدم والقوة والأسبقية في الوجود، وعدم التعلق بشرط أو قيد ولا بغاية ولا يعترضه عائق ولا يحتاج إلى غيره، فهو الكمال التام والاختيار التام والإرادة التامة. أما موجودات العالم فيستحيل أن تكون مستقلة، فهي في احتياج إلى العلة الأولى لضعفها وفقرها الوجودي، لذا تبقى متعلقة بالعلة الأولى في تلبسها بالوجود أو العدم أو في استمرارية وجودها وبقائها.

فالفاعل الأول هو في وجوده وفعله غير محتاج إلى غيره، فهو في غنى عما سواه، فلا يعتريه قصور ولا تغير، فهو تمام الأشياء والموجودات «إنه تعالى تام الوجود فوق التمام فلا يعوزه شيء من كمال أو صفة أو إرادة أو داع أو آلة وهو تام الفاعلية فلا يعتريه تغير ولا تأثر وانفعال من غيره أو تعقل، لأنه عظيم الرتبة غير محتاج إلى غيره، وهو أول كل شيء فلا أول له بوجه من الوجوه»³.

¹ نفسه، ص. 216.

² نفسه، ص. 220.

³ الشيرازي، صدر الدين، الشواهد الربوبية، ص. 137.

وإذا كان الفاعل المطلق تمام الموجودات، فهو كذلك غاية الأشياء، ففي سعي جميع الموجودات من أجل استكمال وجودها وتحقيق كمالها تتشبه بالمبدأ الأول، من حيث أنها جميعها وبكل مراتبها هي توقانا وعشقا ونزوعا طبيعيا أو إراديا إلى التشبه بالفاعل الأول تحقيقا لكمالها و اغترافا من بحر نوره وعلمه وجوده، فَلِكُلِّ وجودٍ ممكنٍ « تَوْقَاناً طبيعياً وعشقا غريزيا إلى الخير، فالخير لذاته معشوق، فلولا أن الخيرية بذاتها معشوقة لما توخته الطبائع وما اقتصرت الهمم على إثارها في جميع التصرفات، والخير بالحقيقة مبدأ هذا العشق له والشوق إليه»¹.

فالفاعل المطلق من حيث هو علة فاعلية لجميع الموجودات، ومن حيث أنه هو النور الحقيقي والمعشوق الحقيقي، فهو غاية جميع حركات الموجودات، فهو الفاعل والعلة الغائية.

إذا كان كذلك، فإن العديد من العلل هي معدات وعلل بالعرض وليست عللا بالذات، ذلك أن العلة بالذات هي التي تكون مبدأ الوجود ومفيضه. ويتضح هذا حين نأخذ الفاعل كمحرك في المجال الطبيعي، فتصبح العلة مرجحة ومعدة وعلة بالعرض. ف« الإيجاد يتوقف على الوجود، فلو كان الجسم أو صورته علة لوجود لكان العدم مفيدا للوجود، فلا استقلال لهذه الأشياء في الإيجاد بل الحق أن نسبة الإيجاد إليها لو صحت فهي تكون لإمداد علوي، وإنما هي روابط ومصححات للوجود»². إضافة إلى هذا، فإن المعلول لا يتساوى مع علته ولا يكون في نفس رتبته؛ لأن ما يعتبر من الفائض والممكنات والنقائص لا يكون في مرتبة الكامل والتام وواجب الوجود والمفيض ذاته، فالمعلول هو إيجاد وخلق ورشح وفيض العلة الأولى « فلا شك أن الجاعل أكمل وجودا وأتم تحصلا من مجعوله، فالمجعول كأنه رشح وفيض من جاعله، وأن التأثير في الحقيقة ليس إلا بتطور الجاعل في أطواره ومنازل أفعاله»³.

يتضح أن كل ما يوجد في عالم الممكنات ويفيض عن العلة الأولى، أنه ليس جزءا من ذات هذه العلة وإنما هو تجليات ونور وإيجاد وجعل هذه العلة كفاعل مطلق وفياض.

¹ الشيرازي صدر الدين، الأسفار، ج.2، ص. 274؛ كما يقول في مكان آخر: « فالأشياء جميعا سواء كانت عقولا أو نفوسا أو أجراما فلكية أو عنصرية لها تشبه بالمبدأ الأعلى، وعشق طبيعي وشوق غريزي إلى طاعة العلة الأولى، ودين فطري ومذهب جبلي في الحركة نحوها والدوران عليها». الأسفار، ج.2، ص. 277.

² الشيرازي صدر الدين، الأسفار، ج.2، ص. 214.

³ الشيرازي صدر الدين، المشاعر، ص. 90.

« وكل ما يتراءى في عالم الوجود إنه غير الواجب المعبود، فإنما هو من ظهورات ذاته وتجليات صفاته التي هي في الحقيقة عين ذاته »¹.

فجميع موجودات العالم هي معلولات للعلة الأولى، وهي في وجودها أو عدمها، في حدوثها أو دثورها وفنائها، في دوام استمراريتها وحفظها ونظامها لا تستغني عن العلة التامة ولو طرفة عين. فالفاعل المطلق في إيجاده للعالم هو حرية واختيار وجود وفيض غير مقيد بشرط أو غاية، فإن شاء فَعَلَ وأظهر حكمته فيه وإن شاء أمسكه وكفَّ عن ذلك.

هذا وما يميز فعل الإيجاد والخلق والفيض الذي يصدر عن العلة الأولى، هو الكمال اللامتناهي، فلا توقف ولا انقطاع ولا تراخي في إيجاده للممكنات، فَـ «صانع العالم واحد صمد لا يعتريه نقص ولا تغير ولا انزعاج من حالة إلى حالة، ولا فتور في فاعليته، ولا إمساك في فيضه، ولا بخل في إحسانه ولا توقف على إرادة سانحة أو حضور وقت مناسب أو قصد إلى تحصيل مصلحة له أو لغيره»².

فالفاعل المطلق علة وجود جميع الموجودات، فهو عالم بذاته، مبتهج بها أتم الابتهاج لمحبه لفعله تبعاً لحبه لذاته، وحتى يتحقق إيجاده على أفضل وجود فهو يعتني به. «الإرادة في الواجب هي المحبة الإلهية التابعة لابتهاجه بذاته التي هي ينبوع كل فضيلة وكمال وخير، وهو عين الداعي ونفس علمه بنظام الخير الذي هو عين ذاته، المقتضية للنظام الكلي المؤدية للخيرات أتم اقتضاء وتأدية»³.

يتضح أن العلة الأولى أي الفاعل المطلق والواجب تعالى، هو الموجد لجميع الموجودات وأن جميع الفيوضات هي تجليات نوره ووجوده وعلمه وليست جزءاً من ذاته. أما الوسائط فعلاقتها بالإيجاد هي علاقة ترجيح وإعداد للزوم وجودها، لأنها هي قوام صدور الكثرة عن المبدأ الأول الذي يعتبر كل ما يصدر عنه هو بعلمه وحكمته وإرادته ورضاه دون قيد أو منفعة أو قصدية.

¹ الشيرازي، صدر الدين، الأسفار، ج.2، ص. 292.

² الشيرازي، صدر الدين، الأسفار، ج.7، ص. 327 – 328.

³ الشيرازي، صدر الدين، تفسير القرآن، ج.5، ص. 385.

8- العلة الفاعلية والعلة الغائية أية علاقة ؟

إذا كان للعلة تقسيم آخر هو أنها قد تكون مادية أو صورية أو فاعلية أو غائية، حيث تنعت العلة المادية والصورية بالعلل الأساسية والقوام لكون المادة هي القبول والاستعداد في حين أن الصورة هي الفعلية، إذا كان كذلك، وكانت هناك علل أخرى هي علل الوجود وهي العلة الفاعلية والعلة الغائية، وأن هذه الأخيرة تعتبر من المباحث التي هي ذات أهمية في الفلسفة، من حيث ما تثيره من إشكالات حول تصور الإنسان للكون والكمال والخير والشر وهذا ما جعل الشيرازي يقول: « اعلم أن النظر في العلل الغائية هو بالحقيقة من الحكمة بل أفضل أجزائها ».¹

إذا كان كذلك، فهل توجد علاقة بين العلة الفاعلية والعلة الغائية، وما طبيعة هذه العلاقة؟

حين يصدر الفعل عن الفاعل، [أن تكون لديك فكرة وتصور عن كتاب، حول فائدته وأهميته إذا اقتنيتَه وطالعتَه] نجد أن ذلك الفعل يتوخى تحقيق غاية ما، قد تكون كمالا أو صورة أكمل وهي تسمى غاية إذا كانت معلولة لفعل الفاعل بتحقيقها وتعيينها ووجودها. وقد تكون علة غائية فتكون علة لفاعلية الفاعل. حين نأخذها كوجود علمي وتصور أي حين يكون لها وجود ذهني، فإنها تسمى علة غائية « فالشبعان تخيلا هو العلة الفاعلية لما يجعله فاعلا تاما، والشبعان وجودا هو الغاية المترتبة على الفعل، فالأكل صادر من الشبع ومصدر للشبع ولكن باعتبارين مختلفين، فهو باعتبار الوجود العلمي فاعل وعلة غائية وباعتبار الوجود العيني غاية فاعلم أن العلة الغائية لا تنفك عن الفاعل، و الغاية المترتبة على الفعل أيضا سترجع إليه بحسب الاستكمال ».²

تأسيسا على ما سبق، نقول أن تكون فكرة أو تصور لدى الفاعل، أي حضور العلم في فعله هو ما يجعله مريدا للغاية. ففي الحالتين تحضر الغاية وترتبط بفعل وحركة فاعل يتصور ويعلم غاية فعله.

ولكن قد ترتبط الغاية بفاعل غير عاقل يغيب لديه الشعور والإدراك والعلم في فاعليته، ومع ذلك تكون غايته ما تصل إليه وتنتهي إليه حركته، مثل حبة قمح تزرع وحين

¹ الشيرازي، صدر الدين، الأسفار، ج. 2، ص. 270.

² نفسه، ص. 271.

تنبت تكون حركة نموها تحقيق كمال خاص، فتتحول من نبتة وقضيب أخضر إلى أصفر وصولاً إلى ظهور السنبلة التي تتحول إلى طعام.

فمضى لم يكن هناك عائق، فإن جميع الموجودات الممكنة تكون غايتها من حركتها ونموها تحقيق صور من الكمال الذي يناسبها والخاص بها تبعا لطبيعتها ولما لها من استعداد. هذا فأى فاعل سواء كان طبيعياً أو إرادياً اختيارياً إلا وتكون له غاية من حركته وفعله. غير أن ما يطبع الأفعال الاختيارية التي ترتبط بعلة فاعلية تصدر عنها أفعالها بعلم وإرادة واختيار، هي أن لها مبادئ ومرجحات قد تكون قريبة أو متوسطة أو بعيدة. يقول الشيرازي: «إن لكل حركة إرادية مبادئ مترتبة، فالمبدأ القريب هو القوة المحركة أي المباشرة لها و هي في الحيوان تكون في عضلة العضو، والذي قبله هو الإرادة المسماة بالإجماع، والذي قبل الإجماع هو الشوق والأبعد من الجميع هو الفكر والتخيل».¹ [فكرة وتصور (مبدأ بعيد)، حركة الأعضاء، اليد أو الرجل، (سبب قريب)، الرغبة والشوق، الإرادة (سبب متوسط)] وهذا يفيد أن ما يتكون لدى الإنسان من تصور وعلم عن الفعل الذي تكون له الأسبقية على المبادئ الأخرى يأتي في المرتبة الأولى هو المبدأ البعيد، وإن كان أنه يسبق المتوسط الذي هو الشوق والإرادة ويسبق كذلك السبب القريب الذي هو طبيعي الذي هو تحريك الأعضاء.

يتبين مما سبق أن هناك علاقة ترابط تتسم بالجدلية وعدم التغير بين العلة الفاعلية والعلة الغائية في تصور الشيرازي، فالعلة الغائية هي عين العلة الفاعلية، وإن كان هناك تمايز أو تغير فهو فقط بحسب الاعتبار، يقول: « فإنك لو نظرت حق النظر إلى العلة الغائية وجدتها في الحقيقة عين العلة الفاعلية دائماً وإنما التغير حسب الاعتبار ».² وهو ما يعني الجمع بين نوعين من العلل في علة واحدة عند الشيرازي، أي أنه يُوجَد جدلياً ما بين الفاعل والغاية وما بين المبتدأ والمنتهى، وهذا ما يتم الوقوف عليه في ثنايا متنه اعتماداً على قاعدة أصالة الوجود واعتبارية الماهية وقاعدة الحركة في الجوهر وقاعدة الأخس وقاعدة الأشرف، ومجموعة من المباني والقواعد التي انبنت عليها الحكمة المتعالية عند فيلسوف أصفهان. وعليه فعالم الإمكان يتسم بموجودات ومعلولات ما يطبعها هو الكثرة والتعدد والحركة والتطلع إلى استكمال وجودها بتشوقها إلى العلة التامة والمبدأ

¹ الشيرازي، صدر الدين، الأسفار، ج. 2، ص. 251.

² نفسه، ص. 270.

الأول، يقول صدر الدين الشيرازي: « إن الفاعل والغاية لكل شيء هما أقدم من المادة والصورة، بل الغاية أقدم عن العلل الباقية فيما يكون الفاعل له غير الغاية؛ لأن الغاية علة فاعلية لكون الشيء فاعلا»¹.

خاتمة

نستنتج أن صدر الدين الشيرازي أسس تصوره لإشكال العلية وللفاعل في علاقته بالعلة والمعلول، اعتمادا على مجموعة من المباني والقواعد في مقدمتها أصالة الوجود واعتبارية الماهية والحركة في الجوهر وغيرهما. ويرى الشيرازي أن العلة قد تكون بالذات فتكون مفيضة للوجود وقد تكون بالعرض ومجرد معدة ومرجحة للفاعل والحركة وليست علة حقيقية ولا فاعلا بالحقيقة. تبعا لهذا، ففاعل الفاعل الأول هو الإيجاد والخلق وإخراج من العدم إلى الوجود والتعين، لذا ففعله ليس إنشاء تركيبيا وتأليفيا وإنما هو معطي الوجود وفاعل الصور لذا فالإيجاد الإلهي ليس من نوع التوليد.

وتأسيسا على القول بأن الأصل هو الوجود، يرى الشيرازي، أن ما يجعل الوجود الممكن في احتياج إلى العلة هو الإمكان الوجودي وليس الإمكان الماهوي. لذا يبقى الوجود الممكن أي المعلول في علاقة وجودية بعلة غير منفك عنها في وجوده أو عدمه أو في استمرارية وجوده.

والعلاقة بين العلة والمعلول هي علاقة وجودية يستحيل استقلالهما وانفكاكهما عن بعضهما، فهي علاقة ما يطبعها هو التزامن والتناسب والسنخية وعدم التعارض والتمايز. وتبعا لذلك، لا يصدق القول أن الفاعل المطلق اضطراري وغير مختار في فعله، وإنما فعله، فعل حرية واختيار، فعل غير مقيد بشرط أو غاية. وحيث أن العلة هي مرجح ومخرج من الوجود بالقوة إلى الوجود المتعين، فهي معطي الوجودية وهذا الإعطاء هو ترجيح وتأثير وفعل، أما المعلول أي الوجود الممكن، فهو في تعلقه بالوجود أو العدم، فهو تأثر وأخذ وقبول وانفعال.

¹ نفسه، ص. 169؛ كما يقول في مكان آخر: « فالواجب تعالى أول الأوائل من جهة كونه علة فاعلية لجميع الأشياء [...] وعلة غائية وغرضا لها وهو بعينه آخر الأواخر من جهة كونه غاية وفائدة تقصده الأشياء وتنشوق إليه طبعاً وإرادة لأنه الخير المحض والمعشوق الحقيقي »، الأسفار، ج. 2، ص. 279؛ راجع كذلك كتاب الأسفار، ج. 2، ص. 284-285.

هذا وإذا كان المعلول لا ينفك في وجوده واستمراريته أو عدمه عن العلة لإمكانه وفقره الوجودي، إذا كان كذلك، فإن ما يطبع العلة الفاعلية هو التقدم والقوة وعدم المساواة بينها والمعلول في الوجود.

ويرى فيلسوف أصفهان أن العلة الغائية هي عين العلة الفاعلية وأن العلاقة بينهما هي علاقة ترابط، علاقة تتسم بالجدلية وعدم التغير، وحتى إن كان هناك تمايز فهو فقط بحسب الاعتبار. فالفاعل، إذن، الذي تكون لفعله قصدية هو فاعل ما يطبعه هو القصور والاحتياج، فيسعى بفعله إلى استكمال وجوده وتحقيق كماله الخاص بتشوقه إلى ما هو أكمل وأفضل.

البيبليوغرافيا

- الآشتياني، جلال الدين، تعليقة على شرح المنظومة للسبزواري، قسم المنطق، مركز انتشارات، ط1، قم، 1418هـ.
- بنعثو، عبد المالك، نظرية الفعل عند صدر الدين الشيرازي، منشورات الجمل، الطبعة الأولى، بيروت، 2016.
- رضا الصدر، صحائف من الفلسفة، تعليقة على شرح المنظومة للسبزواري، مركز انتشارات، ط1، قم، 1421هـ.
- السهروردي، شهاب الدين، حكمة الإشراق، ضمن مجموعة مصنفات شيخ الإشراق، تصحيح وتقديم هنري كوربان، مؤسسة مطالعات وتحقيقات، طهران، 1973.
- الشيرازي، صدر الدين، الحكمة المتعالية في الأسفار العقلية الأربعة، الأجزاء التسعة، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الخامسة، 1999.
- الشيرازي، صدر الدين، الشواهد الربوبية في المناهج السلوكية، حواشي وتعليق ملا هادي السبزواري، تعليق وتصحيح وتقديم جلال الدين الآشتياني، مؤسسة التاريخ العربي، ط2، بيروت، 1981.
- الشيرازي، صدر الدين، المشاعر، مقدمة هنري كوربان، ترجمة المقدمة، ابتسام الحموي، تعليق وتصحيح، فاتن محمد خليل اللبون لبنان مؤسسة التاريخ العربي، الطبعة الأولى، 2000.
- الشيرازي، صدر الدين، تفسير القرآن، تحقيق وتعليق الشيخ محمد جعفر شمس الدين، دار التعارف للمطبوعات، ط2، بيروت، 1998.

- الطباطبائي، محمد حسن، بداية الحكمة، تصحيح وتعليق عباس علي الزراعي السبزواري، مؤسسة النشر الإسلامي، ط. 17، قم، 1400.
- الطباطبائي، محمد حسين، أصول الفلسفة والمنهج الواقعي، ترجمة عمار أبو رغيف، تقديم وتعليق مرتضى مطهري، ج. 2، مؤسسة أم القرى للتحقيق والنشر، الطبعة الأولى، لبنان، بيروت ١٤٢١ هـ
- الطباطبائي، محمد حسين، نهاية الحكمة، تصحيح وتعليق الشيخ عباس علي الزراعي السبزواري، مؤسسة النشر الاسلامي، ط. 15، قم، 1416.
- Jambet Christian, *L'Acte d'être, la philosophie de la révélation chez Molla Sadra*, 1^{ère}edi., Fayard, 2002.

RIVAGES

Revue scientifique à comité de lecture

N° 7-2022

Revue semestrielle, scientifique à comité de lecture, éditée par la Faculté des Lettres et des Sciences Humaines, Université Cadi Ayyad – Marrakech - Maroc

Directeur

Doyen de la Faculté des Lettres et des Sciences Humaines
Abderrahim BENALI

Coordination générale

Jamal RACHAK

Comité Scientifique

GRAVARI BARBAS Maria, IREST, Université Paris 1 Panthéon-Sorbonne, France, **ELLOUMI Mohamed**, INRAT, Tunisie, **LAOUINA Abdellah**, CERGéo, Université Mohamed V Rabat, **DEBARBIEUX Bernard**, Université de Genève, Suisse, **NAVARRO PALAZON Julio**, Escuela de Estudios Arabes des Granada, CSIC, Espagne, **SKOUNTI Ahmed**, Institut National des Sciences de l'Archéologie et du Patrimoine, Rabat, **GIRAUT Frédéric**, Département de Géographie, Université de Genève, Suisse, **HERNANDEZ ARMENTEROS Salvador**, Universidad de Granada, Espagne, **BOUBRIK Rahal**, Département de Sociologie, Faculté des Lettres et des Sciences Humaines, Université Mohamed V de Rabat, **TOZY Mohamed**, UMRVIP et Sciences po, Aix en Provence, France, **PULVAR Olivier**, Université Antilles-Guyane, Centre de Recherche sur les Pouvoirs Locaux dans la Caraïbe – CNRS UMR 8053, **HILLALI Mimoun**, Institut Supérieur International de Tourisme, Tanger, Maroc, **PERALDI Michel**, directeur de recherche au CNRS et Centre Jacques Berque pour le développement des Sciences Sociales à Rabat (Maroc), **BOUMAZA Nadir**, Université Pierre MENDES France- Grenoble 2, **LANDEL Pierre – Antoine**, CERMOSEM, UJF, Mirabel – France, **PECQUEUR Bernard**, Institut de Géographie Alpine, PACTE (UMR CNRS 5194 – Université J. Fourier, Grenoble – France).

Comité de Rédaction :

Abderrahim BENALI - Jamal RACHAK
Mohamed MOUHOU - Said BOUJROUF.

Adresse

Faculté des Lettres et des Sciences Humaines, B.P. 3737
Amerchich – Marrakech 40000 Maroc
Site web. <http://www.flm.uca.ma.ac> - Email : revueflm@gmail.com
Tél. 00212524302742 - Fax 00212524302039

Dépôt Légal : 2018PE0010

ISSN : 2605-6410

Le tableau en couverture est de l'artiste peintre Mahi Binebine.

Les contenus des textes publiés dans la revue n'engagent que leurs auteurs.



MARRAKECH

جامعة القاضي عياض
UNIVERSITÉ CADI AYYAD

كلية الآداب والعلوم الإنسانية
Faculté des Lettres et des Sciences Humaines

Revue des Sciences Humaines

RIVAGES

Revue scientifique à comité de lecture



N° 7 - 2022